أنوال تحاور قيادة المركزيتين النقابيتين:

الوعد الجدي الذي نثق به هو أننا اتفقنا معا على تنفيذ قرار الإضراب العام

الحوار الذي تقدمه القارئ في موضوع هذا العدد، يكتسي أهمية فوق العادية، فهو من جهة أول حوار صحفي مشترك يجريه الكاتبان العامان للمركزيتين في مسلسل العمل التنسيقي الجاري بينهما، وهو من جهة ثانية، حوار يتم في ظرفية نضالية استثنائية قررت فيها المركزيتان خوض معركة الاضراب العام.

ولا نخفي على القارئ أننا شعرنا بنوع من الا عتزاز والثقة ونحن نجري هذا الحوار مع الاخوين نوبير الأموي وعبد الرزاق أفيلال. كان إحساسنا خاصا، نحن مناضلي جريدة أنوال، لأن ما كنا نناضل به، وناضل من أجله، ها نحن أمام مشهد حي منه .. ولقد زاد هذا الإحساس حرارة أكبر الأشارة التي ذكر بها الرفيق نوبير الأموي مذكرا في معرض أحد أجوبته بالسؤال الذي طرحناه عليه في إحدى الندوات الصحفية السابقة منذ 1984، حول إمكانية العمل المشترك بين المركزيات النقابية، وكان سؤالنا آنذاك هادفا ومقصودا، وكان جواب الأخ نوبير الأموي أيضا في مستوى نفس التطلعات التي تراودنا... وها نحن اليوم، أنوال، نجري الحوار وقد تحققت خطوة جبارة في هذا السبيل .. من كان يصدق وقتها أن هذا اليوم آت لا ريب فيه، من كان يتصور أن مقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل سيتحول إلى ورشة عمل وحدوية تضم في جنباتها حركة دؤوبة لمناضلين من مختلف المستويات ومن المركزيتين يتبادلون حديث العمل ويشاركون سويا في الاقتراب من المعركة، كما شهدناه في هذا اليوم، وكان أيام «التفرقة» لم تكن أبدا.

لكن الحلم كله لم يكتمل بعد ... إن السؤال الذي لم يفارقنا طوال الجلسة ما زال قائما ... ماذا لو كان المحجوب بن الصديق الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل حاضرا بيننا؟! أي خطوة هائلة ستكون قد تحققت لفائدة الشغيلة والحركة الوطنية لو كان يشاركنا هذه الغبطة.

الانطباع الذي خرجنا به من هذا الحوار هو ما سيلاحظه القارئ بنفسه من خلال الأجوبة التي أدلى بها المناضلان: المرارة وفقدان الثقة في وعود الحكومة كبيرة وعميقة خلفتها تجربة طويلة من الوعود الكاذبة والحوار المغشوش. ولذلك فلا خيار تراه المركزيتان سوى خيار النضال والإرادة القوية وتوحيد الصفوف، بل إن هذا الخيار سيكون «ربحا» خيارا طويل الأمد. ليست هذه أول ولا آخر معركة فيه. والحل؟ الحل يتجاوز في الواقع المطالب الفئوية للشغيلة، إنه الحل السياسي الديمقراطي الشامل ... كما تؤكد زجوية المركزيتين.

بقي لنا أن نقول إننا كنا في بنية عمالية حقيقية تتسم كعادتها بخصال التواضع والحميمية والألفة والآمال الكبيرة. خصال إنسانية مكافحة بهذا العمق هي التي تصنع لنا بجدارة تاريخ يوم الجمعة... اليوم الرهاني الذي تواعدنا فيه على الإضراب العام.

أنوال

أنوال: منذ الخطوات الأولى التي أقدمتم عليها استعدادا لخوض الاضراب العام إلى الآن .. حبثت مجموعة من التطورات : أولها إعلان المجلس الحكومي عن إرجاع المطرودين بالمواقفين وتصفية هذا الملف وفتح حوار مع كل الأطراف الاقتصادية والاجتماعية والمهنية .... وثانيهما البلاغ الذي أصدرتموه بصفة مشتركة . بخصوص . تحديد . تاريخ الاضراب العام يوم 14 دجنبر في مجموع التراب الوطني، ثم بالأمس تعيين وتحديد لمباشرة الحوار.

نريد معرفة تقديركم لأهمية الخطوات التي اتخذتها الحكومة لحد الآن؟

* أفيلال: الواقع أنه فيما يتعلق بالخطوات التي ذكرتم، أعتبرها غير جادة ولا يمكن أن تستجيب لمطالبنا حتى يتم العدول عن الاضراب. فالحوار لن يعطي حلولا مادامت الإرادة السياسية للحكومة غير موجودة، وهي حكومة كما نعلم لا تمثل القاعدة الشعبية وغير مطلعة على مشاكل الشعب ولا إلمام لها بما هو واقع داخل المجتمع المغربي، ولا أقول بأن ما أعلن هو مبادرات، ولكن لربما التأخير وكسب الوقت. وبالنسبة لنا نعتبر أنه لم يقع أي شيء إيجابي. الأمر الجاد بالنسبة لنا هو أننا استطعنا أن نتفق ونحدد تاريخ الاضراب العام الذي ندعو إليه كل القوى الحية في البلاد.

أنوال: منذ الخطوات الأولى التي أقدمتم عليها استعدادا لخوض الاضراب العام إلى الآن .. حبثت مجموعة من التطورات : أولها إعلان المجلس الحكومي عن إرجاع المطرودين بالمواقفين وتصفية هذا الملف وفتح حوار مع كل الأطراف الاقتصادية والاجتماعية والمهنية .... وثانيهما البلاغ الذي أصدرتموه بصفة مشتركة . بخصوص . تحديد . تاريخ الاضراب العام يوم 14 دجنبر في مجموع التراب الوطني، ثم بالأمس تعيين وتحديد لمباشرة الحوار.

نريد معرفة تقديركم لأهمية الخطوات التي اتخذتها الحكومة لحد الآن؟

* الأمسوي: في الحقيقة إن تجربتنا طويلة مع الحكومة، فرغم التزام الوزير الأول - عندما قدم برنامجه الحكومي، وفي العديد من المناسبات - لتدشين حوار مع أطراف الشغل من أرباب عمل ومن نقابات، وأيضا التزامه والتزام حكومته بتسوية ومعالجة الوضعية الاجتماعية المتأزمة منذ سنوات لم تف الحكومة بكل ما التزمت به، فمبادرتها لا يمكن أن تؤخذ مأخذ الجد، ولكي أبرهن على ذلك أذكر بأنه عقب الاعلان عن 19 أبريل تمسكنا بأن تكون الحكومة هي المفاوض الأساسي وقد انتدبت لجنة لذلك، وكان سؤالنا الأول الذي وجهناه لها هو هل أنتم مفوضون للبت معنا في جميع المطالب أم لا، فقالوا إننا مفوضون وسوف نتخذ معكم القرارات الضرورية لتسوية المشاكل القائمة ما بين نقابتكم والحكومة ..

وللأسف، رغم التزام الحكومة أيضا بتنفيذ بعض من المطالب المستعجلة وإصدار بيان في الموضوع فإنها لم تلتزم، وبمجرد ما انخرطنا في سلسلة من المفاوضات حول مجموع المطالب تكشف لنا الموقف الحكومي سافرا في كونه يتهرب حتى من الاستماع إلى وجهة نظرنا فيما يخص مجموع الملف المطلبي. نعم نحن نستغرب فعلا أن تعلن الحكومة في مجلس حكومي عن التعليمات التي وجهها إليها جلالة الملك فيما يخص الحوار مع النقابات والحال أن التعليمات الملكية يمكن القول إنها تكررت سنوات عديدة منذ الثمانينات، وفيما يخص أيضا التسوية لأوضاع المطرودين فلربما هي المرة الخامسة أو السادسة التي يطن فيها على أن أوضاع المطرودين سوف تسوى. أذكر أننا أصدرنا بلاغا في شهر غشت 1984 عقب اتصال رسمي بنا من طرف وزير الداخلية أبلغنا فيه بأن جلالة الملك أصدر عفوا على جميع المؤقوفين والمطرودين . وتجدد هذا أيضا في سنوات 87، 88، 89 ... إذن فهذا المبرر هو أكثر من الزلة نفسها، ذلك أنه يؤكد مرة أخرى أن ما سبق الاعلان عنه منذ سنوات لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ.

نعم نحن لم نأخذه إلا كمؤشر جديد على أن الوزير الأول الذي يضع نفسه فوق التعليمات الملكية في كثير من الأحيان وفوق القانون، أبلغ المجلس الحكومي بما هو جديد في هذا الجانب كي يبتز منا القرار الذي أعلنا عنه يوم الثلاثاء.

الجديد أيضا هو تعيين صاحب الجلالة لوزيرين قصد الوقوف على الوضعية الاجتماعية ومشاكل الطبقة العاملة ومشاكل المؤسسات ، وهذا إن كان يدل على شيء فهو يدل على أن الوضع الاجتماعي مأخوذ بعين الاعتبار من طرف السلطات العليا. هل سيتم عبر هذا الاتصال إلى حلول واقعية وجادة أم لا؟ نجيب بالملاحظة أولا أنه ومن خلال تعاملنا مع الوزيرين المعنيين نعتبرهما للأسف غير ذي مصداقية:

فأحدهما وهو وزير الشغل التزم غير ما مرة بأشياء كثيرة دون أن يفي بها، والوزير المكلف بالشؤون الاقتصادية أيضا رفض في شهر ماي استقبال وفد بعثناه من منظمتنا قصد تقديم مذكرة له فيما يخص ما التزم بمتابعته في القطاع الشبه العمومي، وعلى كل فما هو معروف الآن ليس حوارا قصد الوقوف على حقيقة أوضاع الطبقة العاملة ومطالبها فلربما في مكاتب كل الوزارات: مكاتب الوزير الأول ومكاتب وزير التشغيل .. ركام من المذكرات والوثائق والملتمسات. ولكن ما هو مطلوب بالنسبة لمركزيتينا منا هو مفاوضة حقيقية حول أوضاع الطبقة العاملة، وصول مطالبنا النقابية المحددة سواء تعلق الأمر بالأجور أو بأوضاع العمال أو بالمطالب النقابية لحماية العمل النقابي والنقابيين أو بغيرهم من المطالب الاجتماعية.

أنوال: عرف قرار الاضراب العام اتفاقا حوله من طرف الهيئات السياسية وبعض النقابات الوطنية - التعليم العالي- التجار الصغار والمتوسطين- ألا تظنون أن الإضراب العام يكتسي إضافة إلى بعده النقابي بعدا سياسيا بالنظر إلى الوضعية الحالية التي تجتازها البلاد؟

* أفيلال: في الحقيقة نحن

☜

جد مسرورين للاستجابة الواسعة لقرار الاضراب العام من طرف سائر الفئات الشعبية والقوى الحية بالبلاد. نحن نتذكر يوميا بأن قرارنا قرار صائب. وقد اتخذنا هذا القرار بعدما بلغ السيل الزبى. الطبقة العاملة، كانت نظرا للظروف التي اجتازتها البلاد، في حالة سلم اجتماعي، فكانت وطنية أكثر من غيرها ... وكوطنيين كنا نؤكد دائما على الحفاظ على الجبهة الداخلية وتمتين الوحدة الوطنية في معركة الدفاع عن التراب الوطني.

ولكن أظن أن الوقت الذي اتخذنا فيه قرار الاضراب العام وقت مناسب لإنجاحه. ذلك أن قضية الصحراء لم تبق مطروحة بالنسبة لنا، ولا يمكن أن نتخذ كمبرر لرفض مطالب الطبقة العاملة أو لتأجيل الانتخابات ..

ففي الوقت الذي كنا نحرص فيه على الاجماع الوطني والجبهة الداخلية كانت الحكومات تنهج سياسة معادية للطبقة العاملة ومعادية لطموحات الشعب المغربي ومنتهكة لحقوق الانسان وللقوانين ومعتمدة على الاستعباد واستغلال الطبقة العاملة و ديمقراطية الواجهة ..

ولهذا كان ضروريا اتخاذ هذا القرار، والذي لقي تجاوبا ومساندة من لدن جميع القوى الحية بالبلاد. إن وحدتنا مع الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ستعطي المثال الأول لهذه القوى لكي تتوحد من أجل الكفاح.

إن الحركة الوطنية التي قاومت الاستعمار وحررت البلاد يجب أن تسترجع قوتها ووحدتها لتحرير المغرب من الانقطاع والاستعباد والاستغلال.

نحن متفائلون في مستقبل الحركة النقابية، والكفاح هو الذي سيحل المشاكل ويحقق المطالب.

السؤال: هل معنى ذلك نهاية مرحلة «الهدنة الاجتماعية» السابقة؟

* السؤال: إننا نعتبر أن السلم الاجتماعي لا يمكن أن يكون عادلم المجتمع يعيش مشاكل حادة، بعد أن أصبحت القضية الوطنية وسيلة لاستغلال الشعب المغربي. ونحن نطالب بحل المشاكل للحفاظ على الوحدة الوطنية، لأن الحكومة تسيء إلى المجتمع وتعمل على تفتيت الوحدة الوطنية. ولهذا نحن نسعى إلى وحدة الجبهة الوطنية الممثلة للرغبة الشعبية في إقرار ديمقراطية حقيقية وإرجاع السلطة للشعب. ونعود إلى السلم الاجتماعي إذا أعطيت لنا الضمانات بإقرار الديمقراطية الحقيقية التي كافحنا من أجلها.

* الأموي: نعم عرف قرار الاضراب العام التفافا حوله من طرف أهم القوى الحية بالبلاد وسيزداد هذا الالتفاف والتجاوب في بحر الأيام المقبلة، وأيضا بالرغم من كون دواعي الاضراب هي مطلبية إجتماعيا واقتصاديا، فإنه إنكار جذري للسياسة الطبقية المنهجة والمتبعة من طرف الأقلية الحاكمة. أفضل أن أقول بأنه ذو بعد وطني لأن الوطن، كما أشار إلى ذلك الأخ عبد الرزاق يعيش أزمة وأزمة عميقة لا مخرج منها إلا بالعدول عن الاختيارات التي فرضت على شعبنا وسخرت بمقتضاها إمكانيات البلاد لخدمة أقلية محظوظة بحكم شروط التبعية المملاة علينا من طرف مراكز القوى الأجنبية. وفي مرحلتنا لا نعتقد أن قوى سياسية معينة يمكن أن يكون خطابها مقبولا من طرف الرأي العام الوطني إذا غيبت منه جليا واقعية وضرورية ما تعاني منه الأغلبية المحرومة في مجتمعنا، مثلما أن أي نضال نقابي لا يمكن كذلك أن يغفل الأسباب الكامنة وراء واقع الطبقة العاملة والذي يكمن بالتأكيد في اختيارات طبقية أخرى هي حاضرة بقوة الأشياء في كل احتجاج من الاحتجاجات سواء تعلق الأمر بنضال الطبقة العاملة إضرابا أو اعتصاما أو غيرهما أو تعلق الأمر بنضال باقي فئات مجتمعنا من طلاب وفلاحين وحرفيين وغير ذلك.

السؤال: هل تتوقعون حوارا جديا قد يؤثر على قراركم فيما يتعلق بالاضراب العام وما هي الشروط التي تعتبرونها حدا أدنى يعهد عن جدية ومصداقية حوار الحكومة؟

* أفيلال: الواقع أنني لا أريد أن أكون متشائما، ولكن لا أنتظر أن الحوار سيكون جديا وسيعطي نتائج قد تؤثر على قرار الاضراب. ومعنى ذلك أننا ننتظر أن تكون معركتنا طويلة. فالقضية ليست استجابة لمطالب الزيادة في الأجور أو غيرها .. ولكن يجب أن تظهر الحكومة إرادة سياسية في حل الأزمة القائمة، وهي ليست أزمة حصار أو أزمة نقابية، بل أزمة الشعب المغربي. لقد اختارت النقابات والعمال أن تخوض الكفاح ونتمنى أن تتبعها كل القوى الحية بالبلاد وجميع الفئات الشعبية المتضررة.

فكما قلت لست متشائما، ولكني متفائل للكفاح الوطني الذي يجب أن يأخذ طريقه، إن العالم يعيش تحولات عميقة، ولم يعد أحد يقبل العيش مثلما يعيش المواطن المغربي. فهذا المواطن يجب أن يكافح من أجل التغيير.

أما ما كان عن الحد الأدنى لا يمكن أن نقدر الآن ما هو الحد الأدنى، نريد من الحكومة أن تعطينا تصورها لكيفية حل المشاكل .. وسننظر فيما إذا كانت تلك الاقتراحات يمكن أن نقبل بها كحد أدنى.

* الأموي: إنه سؤال هام ذودلالات بليغة، وهو يتوجم الحس الشعبي السائد الذي يلتقط بحساسية مرهفة دلالات وعمق الأحداث أكثر من حس البعض الذي يشتغل داخل المكاتب. سؤالكم هو سؤال كل الجماهير حذار أن تثقوا في منلورات الحكومة، حذار أن تثقوا في الوعود، حذار أن تثقوا بالشعارات. تاريخيا لم يكن هناك حوار على الاطلاق، والأحرى مفاوضات بين أطراف الشغل. منذ 1960 كفت حياتنا الوطنية على أن تكون موضوع تراضي بين مكونات أمتنا سواء على المستوى الاجتماعي والاقتصادي أو على المستوى السياسي والوطني، انفردت أقلية بالحكم وفرضت اختياراتها معينة كانت محط رفض بالاجماع من طرف أمتنا، ومع ذلك ورغم الكفاحات ففي كل مناسبة كان يدشن حوار أو بالأحرى تعبير تكون لقاءات أحيانا موسعة مع بعض الزعماء -وليس كلهم -وما بين السلطات العليا بالبلاد تعطى وعود لا تمر بضعة أيام إلا وتدخل طي النسيان وعندما يصبح الوضع المغربي في كف عفريت ينادى على البعض لإفشال أي تحرك شعبي ، نتذكر بداية الستينات ومنتصفها ونتذكر ، ونتذكر بداية السبعينات عقب تشكيل الكتلة الوطنية، ونتذكر منتصف السبعينات قبل دخول البلاد مرحلة قيل إنها ستكون قطيعة مع الماضي، وبالضبط في خطاب رسمي وصفت فيه الانتخابات السابقة بأنها كانت انتخابات مزورة. وفي كل مرة كنا - نحن القوى الوطنية القوى الديمقراطية قوى المعارضة - الخاسرين، الأكبرين في حلول أو في التعلق بأوهام. إذن في أبريل أيضا وعقب تأجيل قرار الإضراب الذي حرك أوسع الجماهير لاستئناف حركة النضال الجماهيري تقدمت المعارضة بملتمس رقابة وكانت محاكمة أيضا للسياسة الحكومية رغم أن هذا الملتمس وضعنا نقابيا في مأزق، ففي الوقت الذي كنا نتفاوض فيه مع لجنة حكومية منتدبة حول الملف المطلبي، كنا في نفس الوقت أيضا نحاكم هذه الحكومة لأنها غير ذات مصداقية ولأنها حكومة أخفقت في معالجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ببلادنا، ومع ذلك واصلنا الحوار مع هذه اللجنة الحكومية على أمل - أيضا - أن يأخذ ملتمس الرقابة مساره إلى النهاية. لكن للأسف هو أنه في نهاية التدخلات وقبل التصويت على ملتمس الرقابة كانت هناك تدخلات لإجهاض حتى ملتمس الرقابة هذا الذي كان يضفي بعض المصداقية على الحياة النيابية على علاتها، ويشن فيما بعد حوارا سياسيا اعتبرنا أنه سيكن امتدادا للحوار الاجتماعي، وقلنا

لندع الأشياء. ولكن ماوقع فيما بعد هو أنه سكت بالفترة عما هو اجتماعي، ولا عما التزمت به الحكومة ولكن سكت أيضا حتى من الإصلاحات السياسية الضرورية التي كانت موضوع الحوار، وطلب من بعض أطراف المعارضة أن تتقدم بمشاريعها ومذكرات قصد الأخذ في وقت لاحق.

ما هي الشروط؟ نعم إنه سؤال هام، لأن حوارا مائعا مع حكومة في جملتها أو في بعضها لن يكون ذا أهمية. من حقنا أن نطلب الشروط لمفاوضة حكومة هي أيضا مصدومة من نعيش وضعا استثنائيا في المغرب: هناك حكومة مسؤولة، ومن جهة أيضا هناك حكومة تهرب. وكلما ضاقت بها دائرة المناورة إلا وتختفي وراء جلالة الملك. أريد أن أقول فيما يخص هذا الجانب إنه قد سبق لنا كتفاهة معنية بالسياسة الحكومية وبالاختيارات المفروضة على جماهير شعبنا أن طالبنا بإصلاح سياسي وأن طالبنا بمراجعة الدستور مراجعة تمكن شعبنا من ممارسة حقه في تسيير شؤون بلاده بنفسه، وفي مراقبة الحكومة و في انتخابات ديمقراطية. شروطنا سوف نقررها عندما نطلع على العرض الحكومي. فالوزيران المنتدبان من جلالة الملك هل سيأتيان باقتراحات لأن مطالبنا جملة وتفصيلا وبالتدقيق مطروحة لديهم. نحن نعتبر أن الكرة الآن موجودة في الملعب الحكومي.

إذا ما جاء الوزيران بحلول لمجموع المطالب المطروحة سوف نحدد الشروط المناسبة لبداية مفاوضة مع الحكومة أو مع من يمثلها من الوزراء. وإذا لم يكن هناك غير الكلام فقد سمعنا من الكلام الكثيرون نعدم جوابا مناسبا. وفحن نعتبر أن الاضراب سيكون استفتاءا شعبيا جديدا وسيكون ملتمس رقابة جديد لا على أشخاص ولكن على السياسة المتبعة والنتائج المدمرة التي آمت إليها.

أنـــوال: مجلس النواب عنكب على مناقشة القانون المالي .. هل تعتقدون على ضوء القوانين المالية أن بالامكان تلبية مطالبكم في ظل الوضع الاقتصادي والمالي الحالي؟

* أفـــيلال: لا أظن شخصيا- والكل متفق معي- على أن القانون المالي يعكس المشاكل القائمة .فهو لا يراعي حتى الأهداف المحددة في التصميم الخماسي، فالميزانية لا تكون من أجل الميزانية، بل توضع وفقا لبرنامج مضبوط، لكن الحكومة لا تتوفر على برنامج. فعند وضع الميزانية لا تتساءل الحكومة ماذا تريد من الميزانية، هل تريدها لحل مشاكل الشباب، لحل مشاكل التعليم والصحة .. ، الحكومة كما تعلمون منهمكة هذه الأيام في بناء سد المجمرة، فهل بناء هذا السد له أولوية؟ نحن نرى أن هناك أسبقيات وأولويات أخرى. إن القانون المالي تحكمه بواعث مالية يستجيب لحاجيات البلاد – كأمثاله – مطبوع بالتبعية والخضوع لصندوق النقد الدولي.

فالحالة مزرية وتسير نحو الخطر والافلاس والذين ينوجون سياسة التبعية للخارج، والخضوع لصندوق النقد الدولي ولهذا فإضرابنا هو لدق ناقوس الخطر للمسؤولين الذين أفلست سياستهم في توفير الشغل والغذاء وتطوير الانتاج.

إن إصلاح البلاد ممكن إذا ما تم نبذ عقلية السيطرة والإثراء السريع داخل المؤسسات الاقتصادية. أيضافحن ضد تفويت القطاع العام، ولكن قلنا إذا كان لا بد من التفويت فليستعمل لحل مشاكل الشعب مثلا فيما يتعلق بالبطالة كاستغلال الأراضي بين المهندسين والعمال الفلاحيين لتعود بالخير على فئة متضررة من الشعب.

فإذا ما تغيرت العقلية التي تحضر بها الميزانيات والتصاميم بما يراعي مصلحة وحاجيات البلاد يمكن للمغرب أن يخرج من الأزمة ويحل المشاكل المطروحة ...

* الأصـــوي: رغم أننا لم نكن نطق كبير الآمال على الدورة البرلمانية الحالية وعلى القانون المالي الجديد 1991 فقد كان مجلسنا الوطني الأخير في شتنبر الماضي أي قبل عشرة أيام من افتتاح الدورة البرلمانية حافزا للحكومة على أن تستحضر في مشروع قانونها المالي الجديد مطالبنا والوضع الاجتماعي المتردي للطبقة العاملة وعموم الجماهير المحرومة. وقد جاء فعلا القانون المالي مخيبا للآمال. جاء على نسق السياسة المتبعة محكوما – كما أشار إلى ذلك الأخ أفيلال – بثوابتها واختياراتها عموما. ولذلك نقول في هذا الجانب هو أن هناك خطابا رسميا يستهلك دائما، وهو أن لا أزمة بالمغرب وأن الاقتصاد الوطني نو صحة مفتولة، وأنه صعد وسيصعد. نحن سننطلق من هذا الخطاب لنقول بأنه إذا كان الوضع الاقتصادي والمالي بخير والشهادات من البنوك الدائنة ومن مراكز التقرير الدولية: البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وهذا ما تروج له صحافة الحاكمين. فمن حقنا أيضا إنطلاقا من هذا الخطاب أن نطالب بنصيب الطبقة العاملة من هذا النمو الذي هو نصيب مشروع ونقول انطلاقا من هذا المنطلق أنه بالامكان الاستجابة لكل المطالب المادية والمعنوية دون مفاوضات حولها. وقد كان حريا بالحكومة أن تبادر إلى هذا. هناك خطاب رسمي قريب من الموضوعية يقول بأن هناك فعلا أزمة وأزمة دولية ونحن متأثرون بها ونحن نجيب منذ سنوات ما علاقاتنا بهذا العالم الذي يصدر لنا الأزمة. وقد كنا حتى في العهود الظلامية دولة غنية وشعبا غنيا وأولاه لما نحر في وادي المخازن أكبر إمبراطورية كانت تزحف على أفريقيا وأنقذ زحفها لو لم نكن في مستوى من الغنى ومن القوة. وهناك خطاب المعارضة الذي ينطلق من الواقع المعاش. إن المغرب غني فعلا ولكن هناك سياسة اختيارها الأساسي هو تفقير الأغلبية الساحقة من هذا الشعب لتتحكم فيه سياسيا ولمصادرة حريته.

أي أن الشرط الأساسي لهيمنة سياسية وإيديولوجية وسيطرة أوليغاريشية هو أن يبقى الشعب وأن تبقى أغلبيته في واقع من الفقر والتبعية ومن الحاجة وأن تبقى هذه الاغلبية مستبدة بالقرار السياسي.

نحن نقول من أن سياسة بديلة ضرورية أنه بالامكان الاستجابة لمطالبنا المادية والمعنوية بما فيها الزيادة في الأجور ورفع الحد الأدنى للأجر ليمكن من العيش الكريم، في إحدى الندوات التي نظمتها الكونفدرالية المهنية للأرياب العمل قال رئيسها في استجواب إنه مع طرح كل مشروع الزيادة في الأجور ورفع الحد الأدنى للأجر ذلك أن الدور الاقتصادية لا يمكن أن تستقيم إلا إذا كانت هناك قدرة شرائية تمكن العمال وعموم الجماهير من استهلاك ما هو ضروري.

وإذا ما رجعنا إلى منشورات وزارة التخطيط ومراكز الاحصاء أو إلى بعض الدراسات التي قام بها مجموعة من الباحثين نجد أن ما يستهلك من المواد الغذائية جحمه إن لم يتقلص، وهذا ما يدل بالملموس على أن القدرة الشرائية فحريت مرات عديدة وعلى أن المنطق الليبرالي نفسه يستلزم زيادة في الأجور بما يضمن النمو الاقتصادي انتعاشا متزايدا.

ونحن نقول أن بالإمكان اعتمادا على المنطق الليبرالي نفسه وهو الشعار الذي يرفعه الحاكمون والمسؤولون، أو على المنطق البديل الذي هو بالتأكيد جاهز في شموليته وفي خطوطه العامة لدى قوى المعارضة التي تبين وتعترض على كل القرارات والسياسة الحكومية والتي في اختراضها تطرح ضمنيا أن بالامكان نهج سياسة

ماهو مطلوب الآن ليس هو الوقوف على حقيقة أوضاع الطبقة العاملة، لدى الوزير الأول ووزير الشغل ركام من المذكرات والوثائق. المطلوب هو حوار جدي لتلبية مطالبنا

لا أريد أن أكون متشائما، ولكن لا أنتظر أن يكون الحوار جديا يعطي نتائج قد تؤثر على قرار الاضراب العام

الإضراب العام ملتمس رقابة جديد في الميدان الاجتماعي الشعبي

أخرى تمكن من الاستجابة لمطالب العمال وحجم الجماهير الشعبية كما تضمن تجاوزا اقتصاديا وتنمية حقيقية.

أسئلة: تطور التنسيق بينكم منذ مدة ليصل الآن إلى الاتفاق حول خوض معركة ذات أبعاد وطنية، تمثل -كما قلتم- حلقة من مسيرة طويلة.

ما هي آفاق هذا العمل التنسيقي مستقبلا، ثم ما هي أحوال العلاقة مع الاتحاد المغربي للشغل؛ هل قمتم باتصالات معه بخصوص الاضراب العام؟

* أفيلال: الواقع أن التنسيق بيننا هو وحدة عمل من أجل قضايا معينة، إن عملنا الوحدوي مع الكونفدرالية سيطول ويجب أن يكون مبنيا على وحدة عمل في برنامج وأهداف نحققها جميعنا. نحن نتمنى أن تكون مسيرتنا من جهة، وسيلة لتحقيق إصلاح الأوضاع الفاسدة، ومن جهة أخرى مثالا للقوى الحية بالبلاد قوى المعارضة الممثلة داخل البرلمان: حزب الاستقلال - حزب الاتحاد الاشتراكي - حزب التقدم والاشتراكية - منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، لتبلور برنامج عمل مشترك من أجل إنجاز الاصلاح المنشود. ذلك أننا لا نظن أن برامج القوى الحية مختلفة في الأهداف بل تختلف في الطرق والوسائل فقط.

أما عن الاتحاد المغربي للشغل فلقد تمنينا أن يلتحق بنا وكانينا واتصلنا بمسؤوليه بداخله ونحن نريد أن يكون معنا في وحدة عمل لأن الوحدة الاندماجية لا نفكر فيها الآن، ولكن نؤمن بالتعدد النقابي، فيجب أن يرافقنا في هذه المعركة ولا زلنا نجدد تقديم نفس النداء إليه مطمئنين أن مسيرتنا ستكون مسيرة طويلة لتغيير الوضعية الفاسدة في البلاد.

* الأسوني: ما نعيشه اليوم هو حدث هام في تاريخ النضال الاجتماعي والوطني في بلادنا وهو نتاج جهد بذلناه منذ سنوات وأذكر أن أنوال قد سبق لها أن طرحت علي سؤالا قبل حوالي 1984 حول وحدة القوى التقدمية فكان جوابنا آنذاك هو أنه لا مفر من العمل على جمع شتات كل القوى الحية حول برنامج للإنقاذ الوطني وشعار صلنا هو أن يصبح ذلك واقعا ملموسا ... لقد بذلنا جهدا في الاتصال مع كل المسؤولين في قوى المعارضة واتسع هذا الاتصال في سنة 1987 حيث بدأنا على المستوى النقابي في القيام بخطوات مضبوطة من أجل تشكيل جبهة قوية للدفاع عن مكتسباتنا والخروج من الوضع المحجوز الذي زج الملكمون بلادنا فيه. إننا نحصد اليوم بعض ثمار هذا الجهد ونعتقد على أنه لا مخرج من الأزمة إلا بإقرار ديمقراطية حقيقية لن يتم تحقيقها إلا بانضمال تنخرط فيه كل مكونات شعبنا، ونعتقد أن جماهير شعبنا موحدة لأنها تعيش واقعا مرا وتحس بضرورة النضال الوحدوي والاندفاع به نحو حل ملموس من أجل التغيير أكثر مما نحس به نحن في مواقع القيادة.

نسجل أيضا أن ترجمة هذا العمل التنسيقي في قرار شل الاضراب العام قد تجاوزت معه ليس وحسب القيادات السياسية والوطنية والنقابية ولكن أيضا مجموع الجماهير الشعبية مثلما تجاوزت مع بعض النضالات القطاعية خاصة بالنسبة للقطاع التعليمية سنة 1988 عندما ارتقى التنسيق من بعض المواقف إلى إجراءات عملية.

ناشدنا المحجوب بن الصديق أن ندع الماضي وراءنا ونتوجه للمستقبل بروح ملؤها الأمل والتفاؤل

ماذا عن الآفاق؟ الآفق يتلخص في أن الشعب المغربي بكل مكوناته وفئاته وقواه مدعو اليوم إلى أن يتحمل مسؤوليته وأن يطرح بحدة على الحاكمين ضرورة اتخاذ قرارات جادة وحقيقية لوقف النزيف الذي ينخر مجتمعنا واقتصادنا الوطني.

منذ سنوات خلنا كنقابيين من مواقع المخاطب الواحد أو المدافع الواحد عن مطالب العمال مرورا ببعض الخطوات التي بدأنا فيها للوصول إلى مثل هذه اللحظة التي نعيشها الآن، أملنا أن هذا الاجماع حول المطالب الاجتماعية المشروعة للطبقة العاملة أن يتعزز بموقف إيجابي لإخواننا في الاتحاد المغربي للشغل الذين ناشدناهم كل بطريقته أن يتجاوزوا مع مساعينا ومبادراتنا. وأشير هنا إلى أنني وجهت رسالة منذ شهر ونصف إلى السيد المحجوب بن الصديق أناشده فيها أن ندع الماضي وراءنا ونتوجه إلى المستقبل بروح ملؤها الأمل والتفاؤل كي نجعل من قوة الطبقة العاملة قوة تساعدها على تحسين أوضاعها وهو التزام يجب أن يكون حاضرا في كل أعمالنا.

كما نأمل أيضا أن هذه المؤشرات الدالة -من خلال قرار الاضراب العام- على بروز وعي جديد وممارسة جديدة في الحياة النقابية نابعة ليس فحسب من مبادئ ولكن من واقع ما تزخر به مرحلتنا من حقائق وتطورات جديرة بأن تقودنا إلى توحيد صفوفنا وامتلاك كل عناصر قوتنا وتوضيح آفاق نضالنا بما يمهلنا لبناء مجتمع ديمقراطي وتحرير وقوي لا مكان فيه للضعف والاستغلال والفقر والتبعية.

أجرى الحوار:
محمد الحبيب طالب - مصطفى الزنايدي -
محمد بلوط - تصوير: بزوز بريك